

لبنان: من الكيان إلى أين؟

صادق النابلسي *

ما هو باد في المشهد الحالي للمنطقة، يفيد بوضوح أن المعالم السياسية القديمة والخرائط الجغرافية المعهودة آيلة إلى الانحلال والزوال، وأن كل ما يحصل من صراعات دموية واشتباكات أيديولوجية يُنبئ عن ختامية مرحلة وبدء مرحلة جديدة لا تزال تتلمس الطرق والأساليب والأفكار والمؤسسات الإحيائية لبروزها. لا تخلو التحولات الجارية من متاعب وأثمان باهظة لكنها سنة من سنن الحياة التي بين قوائنها وسيرواتها كبار علماء الاجتماع والتاريخ كابن خلدون وأرنولد توينبي.

كل جغرافيا الأرض السياسية طرأت عليها التغييرات من جهة المساحة والحدود والسعة والضييق، وكل شعوب الأرض خضعت لتقلبات وتبدلات في معتقداتها وأفكارها ونقائدها. لا شيء يبقى كما هو تماماً، خصوصاً عندما تفقد الدول قوتها الأخلاقية والروحية وتماسكها الاجتماعي وتعجز عن الاستجابة للتحديات الداهمة. حينئذ لا يبقى أمامها إلا مواجهة التغيير المحتم. ولبنان على فائق هذه التغييرات. الشرخ في روحه يوازي الشرخ الذي يصيب بلدان المنطقة من حوله التي تنهار تحت تناقضاتها الذاتية واهتزاز موازين القوى الإقليمية والدولية، بفعل

السلوك التدميري لبعض الدول المتغولة كالولايات المتحدة التي ترى في حدود وسيادات بلدان المنطقة مجرد عتبات لا ضير في خرقها وتجاوزها وتحطيمها. هو إذاً زمن الفكك والانفصال عن القديم أخلاقياً وسياسياً. لا أخلاق الأمس هي نفسها أخلاق اليوم، ولا منظومة الحياة الاجتماعية والسياسية بقيت على حالها. الزمن يتحرك بكل قوته نحو واقع تاريخي جديد ليصنع زمناً آخر. مع الهزة التي ضربت المنطقة أواخر عام 2010، حل زمن جديد هو نتاج تحول ثقافي واجتماعي وسياسي عميق دخلت في تشكيله عوامل كثيرة. وفي لبنان تمثلت أبرز نتائج

هذه الهزة في ارتفاع منسوب الطائفية، ومعدلات الفساد، والشراهة في تقاسم المغنم، وبروز نزعات الأنانية والعنصرية والاتكالية واللامسؤولية والعنف الاجتماعي، ثم تنامي ظاهرة الميوعة والتفاهة عبر وسائل الإعلام، وغيرها من الظواهر الأخلاقية والاجتماعية التي تفتح الطريق ربحاً أمام سيرورة الانحدار والانهيار والسقوط المريع. أما الوضع السياسي والأمني الذي نراه اليوم مريحاً فلا يعني أن لبنان الذي نجح في ردع العدو الصهيوني وتجاوز موجة التطرف والإرهاب بشكل كبير قادر على تجاوز ما هو أفسى ليستمر موجوداً بصيغته الحالية.

منذ لحظة التأسيس الأولى دخل المجتمع اللبناني في صراع بين الدولة الطائفية العميقة وبين من يحاول اشتقاق قواعد لمعد اجتماعي جديد (اف ب)



صعود الصين وروسيا وانحدار الامبراطورية الأميركية

حسن حردان *

بدأت أميركا تسير في المسار الانحداري، وإن بغير رغبتها، وهي لا تزال تعاند الحقائق، والوقائع الاقتصادية العالمية الجديدة، التي تؤكد انتهاء مرحلة ترعب الامبراطورية الأميركية على عرش القرار الاقتصادي والسياسي العالمي، بعدما أصبحت دولة غير قادرة على تأمين نفقاتها الأساسية إلا عبر الاستدانة. وممن؟ من الصين وروسيا وغيرهما من الدول التي تعتبرهما واشنطن المنافس الأكبر لها الذي يهدد بضمور قوتها العالمية على غرار ما حصل للإمبراطورية البريطانية، ولا تستطيع مقاومته بسبب التشابك الاقتصادي العالمي، وعدم قدرتها على الاستغناء عن علاقة الانفتاح القائمة مع الكثير من الدول، وخصوصاً الصين، لا اقتصادياً، ولا مالياً. فالميزان التجاري بين الصين وأميركا يبلغ أكثر من نصف تريليون دولار، وهو مختل بشكل كبير لصالح الصين، التي تعتبر بالمقابل أكبر دولة دائنة لأميركا التي لا تستطيع إيجاد بديل لتأمين المال لسداد فوائد الدين وتعويض العجز في الموازنة العامة، ما جعل خبراء الاقتصاد يصفون هذا الواقع بالواقع المعقد، والصعب الذي جعل أميركا تابعة للصين، وتسقط في فخ المديونية الذي عملت على إيقاع الكثير من دول العالم

الثالث فيه عبر ربط قروض الصندوق الدولي المقدمة لهذه الدول بشروط قاسية. وفي هذا الإطار، ينقل جوزيف آر ناي الأستاذ بجامعة هارفارد، ومؤلف كتاب «مستقبل القوة» عن خبير صيني لدى سؤاله عن السبب في الثقة الجديدة بالنفس التي تتصرف بها الصين في مجال السياسة الخارجية قوله «بعد الأزمة المالية التي ضربت العالم عام 2008) يعتقد الكثير من الصينيين أن بلادهم في حالة صعود، وأن الولايات المتحدة في حالة هبوط». وبغض النظر عن حقيقة أن الصين لا تزال تحتاج إلى مزيد من الوقت، كما يؤكد قادتها، حتى تبلغ مستوى من التطور الجاري، أو يتجاوز التطور في الولايات المتحدة على المستويات كافة، فقد بات من المؤكد أن الصين تسير في خطى سريعة نحو القمة، وأميركا تسير في مسار انحداري حسيماً تؤشر إلى ذلك الأرقام، والمعطيات الاقتصادية والمالية. ففي حين أن معدلات نمو الاقتصاد الصيني يبلغ سنوياً نحو بين 7% حالياً، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم، فإن الاقتصاد الأميركي يشهد حالة ركود متواصلة منذ سنوات، وهو يواجه منافسة اقتصادية قوية على صعيد الأسواق العالمية من قبل الاقتصاد الصيني، وغيره من اقتصاديات الدول

النامية، التي تمكنت سلعها الرخيصة الكلفة، وذات الجودة الجيدة من اكتساح الأسواق الدولية على حساب السلع الأميركية ذات الكلفة المرتفعة. وفيما تصدر الصين أكثر مما تستورد، وأصبحت أكبر دولة تجارية في العالم، وميزانها التجاري يحقق فائزاً بما يفوق الـ 160 مليار دولار سنوياً، مع أنها تعتبر ثاني أكبر دولة مستوردة في العالم. فإن الولايات المتحدة، ومنذ عقود، باتت تستورد أكثر مما تصدر، الأمر الذي جعلها أسيرة عجز في ميزانها التجاري، بدأ منذ عام 1971، وأخذ بالتنامي حتى بلغ عام 2005 رقماً قياسياً مقداره 616723 مليون دولار، وهو رقم أسوأ بحوالي 25 في المئة من العجز المسجل في عام 2004، وسجل العجز عام 2006 مبلغاً مقداره 763600 مليون دولار، أي بزيادة حوالى 40 مليار دولار عن عام 2005، واقترب العجز في عام 2011 من سقف التريليون دولار. وهكذا ازداد الفارق بين مداخل أميركا وإنفاقها الذي يتجاوز هذه المداخل، مما أغرقها في مزيد من الاستدانة لتغطية العجز في الموازنة السنوية، حتى تحولت أميركا إلى أول دولة مدبنة في العالم، وبلغت ديونها حسب ما جاء في كتاب رؤية استراتيجية للكاتب والمستشار السابق للأمن القومي الأميركي زبيغنيو بريجنسكي أكثر من 19 تريليون دولار،



(اف ب)